القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

الوثيـــقة WSIS/PCIP/DT/2(Rev.1)-A
30 مايو 2003
الأصل: الإنكليزية

[

مشروع خطة العمل

(الوثيقة WSIS/PC-2/DT/3 المنقحة والمحسنة في إطار آلية ما بين الدورات)

[ملاحظة: النص بكامله موضوع بين قوسين معقوفتين]

القسم الأول

1. إن مفهوم مجتمع المعلومات هو مفهوم ناشئ ومتطور، وقد وصل الآن إلى مستويات مختلفة من التطور عبر مناطق العالم وأقطاره. ولكن يمكن للجميع الاستفادة من تجارب الآخرين. ولذلك، فإن خطة العمل المقترحة -- المعدة وفقاً لأهداف إعلان الألفية -- هي إطار مرجعي يتسم بالمرونة ويمكن استعماله كدليل مرشد وملهم على مختلف الأصعدة الإقليمية والوطنية.

ألف – قائمة المسائل المطروحة

1) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: التمويل والاستثمار، والقدرة على تحمل التكاليف، والتنمية، والاستدامة

2. **سد الفجوة الرقمية:** ونحن نلتزم بالعمل على التغلب على الفجوة الرقمية وهذا قضية كما أنه من نتائج الاختلافات القائمة بين البلدان وفي داخلها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الاختلافات في التعليم والصحة والنفاذ إلى المعرفة.

3. **النفاذ الشامل:** عملاً على تحقيق النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية بتكلفة معقولة من الضروري:

- استخدام التكنولوجيات الموجودة والجديدة لتحقيق التوصيلية للجميع.
- توفير التوصيلية للمؤسسات التي لها صلة بالجمهور مثل المدارس والمكتبات ومكاتب البريد إلخ.
- دراسة حلول لتشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتتلاءم مع بيئة المناطق الريفية والنائية، مثلاً من خلال إنشاء نقاط نفاذ متعددة الأغراض للمجتمعات المحلية لإتاحة النفاذ الشامل إلى خدمات المعلومات والخدمات الاجتماعية.
- مراجعة مفهوم النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة باستمرار لكي يستوعب التقدم والفرص التي تتيحها التكنولوجيا بما يتلاءم مع الهياكل التحتية القائمة وتطور السوق والتغيرات في متطلبات المستعملين.

4. **النطاق العريض:** من المهم تقوية مرافق الشبكات عريضة النطاق الإقليمية والدولية من أجل توفير القدرة على تلبية احتياجات البلدان ومواطنيها وتقديم خدمات جديدة.

5. **خفض تكلفة التجهيزات:** لا بد أن يكون إيجاد وتوفير تجهيزات بتكلفة منخفضة جزءاً لا يتجزأ من العمل من أجل تقليص الفجوة الرقمية.

6. **تخفيض تكلفة التوصيل:** يجب أن تعمل سياسات النفاذ الشامل على تعزيز أفضل مستويات التوصيلية الممكنة للمناطق المحرومة بتكلفة معقولة. وينبغي على وجه الخصوص الاستفادة من الطاقة غير المستعملة للسواتل في تحسين التوصيلية بتكلفة منخفضة في البلدان النامية.

7. **التقارب:** ينبغي رصد التقارب التكنولوجي عملاً على تكامل التكنولوجيات التقليدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة من أجل تهيئة أشكال بديلة للنفاذ تساعد على تضييق الفجوة الرقمية.

8. **التوصيل البيني:** ينبغي تحقيق أمثل توصيلية بين شبكات المعلومات الكبرى عن طريق إنشاء مراكز إقليمية لتوجيه الحركة من أجل تخفيض تكلفة التوصيل البيني وتوسيع النفاذ إلى الشبكات.

9. **رسوم التوصيل البيني:** يجب وضع رسوم التوصيل البيني لاستخدام الشبكات والمرافق على أساس من الموضوعية وعدم التمييز ومراعاة معالم السوق.

10. **البنية التحتية الإقليمية:** ينبغي تنفيذ الشبكات الفقرية الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط تبادل إقليمية من أجل تيسير تبادل الحركة بين البلدان.

11. **الحماية البيئية:** يجب أن تقوم الحكومات وأوساط الأعمال باتخاذ إجراءات ووضع برامج ومشاريع للتصرف الآمن بيئياً في التجهيزات وقطع الغيار التي يستغنى عنها مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ هذه المشاريع والبرامج.

2) النفاذ إلى المعلومات والمعارف

12. يجب أن يستفيد الأفراد والمنظمات من نفاذ لا يعوقه عائق إلى المعرفة والمعلومات.

13. **النفاذ إلى المعلومات المشاع:** يجب أن تكون المعلومات المشاع من نوعية جيدة ويسهل الوصول إليها للجميع بمن فيهم المعوقون.

14. **معايير مفتوحة وبرمجيات مفتوحة المصدر:** ينبغي التشجيع على تطوير ونشر برمجيات مفتوحة المصدر ومعايير مفتوحة لاستخدامها في شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- ينبغي تطوير وتشجيع وضع معايير دولية مفتوحة ومرنة وقابلة للتشغيل البيني من أجل فتح الفرص أمام الجميع لاستخدام التكنولوجيا وما يتصل بها من محتوى وخدمات على النحو الأكمل.
- ينبغي الاستفادة بشكل أوسع من البرمجيات المفتوحة المصدر، بما فيها برمجيات اليونسكو CDS/ISIS، من أجل إعطاء حرية الاختيار لجميع المواطنين وتسهيل النفاذ لهم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة.
- ينبغي تكثيف جهود التوحيد القياسي في مجال المصطلحات وسائر الموارد اللغوية.

15. **تدفق المعلومات:** ينبغي وضع خطوط توجيهية بشأن عقود الإنترنت وإعادة التفاوض على العقود الحالية.

3) دور الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

16. لا غنى عن المشاركة الكاملة والفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة في تطوير تطبيقات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويجب تحديد دور كل طرف من أصحاب المصلحة ومسؤولياته وأهدافه بوضوح.

17. **التعاون بين أصحاب المصلحة:** يحتاج الأمر إلى زيادة التعاون والشراكات بين المنظمات الحكومية والدولية الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والإعلام من أجل تصميم مبادرات في صدد مجتمع المعلومات وتنفيذها بشكل ناجع، مع إيلاء الأولوية إلى الموارد البشرية المحلية:

- يجب أن يقوم القطاع العام باستكشاف سبل مبتكرة لإصلاح الخلل في السوق وتعزيز المنافسة من أجل تيسير النفاذ إلى مجتمع المعلومات أمام جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع، وخاصة منها الذين يعيشون في فقر.
- ينبغي للقطاع العام أن يقوم بدور هام في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها.
- ينبغي للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، أن يعمل بتعاون وثيق مع المجتمعات المحلية من أجل تعزيز المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعتبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها وسيلة مهمة في نشر المعلومات العامة وفي تطوير المجتمع والتماسك الاجتماعي.

- ينبغي للمنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك المؤسسات المالية والإنمائية، أن يكون لها دور هام في تكامل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية وتيسير الموارد اللازمة.
- ينبغي تكليف المنظمات الدولية بأن تجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب برامج عملها وبوضع خطط عمل لدعم الوفاء بالأهداف الواردة في إعلان المبادئ وفي خطة العمل هذه.

18. **حشد الموارد:** ينبغي لجميع أصحاب المصلحة العمل على حشد الموارد اللازمة لتنمية مجتمع المعلومات، ويمكن أن يشمل ذلك ما يلي:
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات،
- بناء القدرات البشرية،
- وضع أطر للسياسات العامة،
- تطوير محتويات وتطبيقات تكون حساسة للثقافة المحلية.

19. **قدرات تصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** من الضروري أن تعمل الحكومات على تشجيع نقل التكنولوجيا والاستثمارات بما في ذلك رأس المال الاستثماري، من أجل تهيئة مرافق إنتاج محلية وإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:
- إعطاء الأولوية لتقوية المشاريع المحلية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إدماجها في الاقتصاد الرقمي.
- ينبغي وضع نماذج لآليات الشراكة ولإقامة المشاريع من أجل العمل على تشجيع التمحور والشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان الصناعية.
- ينبغي للحكومات أن تقوم بتنفيذ سياسات مالية وضريبية هادفة تساند تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثلاً عن طريق تخفيض الرسوم والضرائب على الواردات وتشجيع إقامة صناديق استثمارية).
- يجب أن تشجع السياسات العامة على الابتكار وروح العمل في المشاريع.
- ينبغي تشجيع إقامة الشركات التي تقوم على تطوير التكنولوجيا عن طريق الصناديق الرأسمالية للمشاريع، ومعارض التكنولوجيا ومحاضن المشاريع، وإقامة نوادي تكنولوجيا المعلومات والربط بينها، مع مشاركة الأوساط الأكاديمية وشبكات الأبحاث.
- تضافر جهود أصحاب المصلحة في مواجهة العقبات المحلية والبحث عن حلول مستدامة للبنية التحتية في المناطق المحرومة وتشجيع هذه الجهود.

4) بناء القدرات: تنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب

20. مطلوب نهج طموح وخلاق من أجل بناء القدرات يستفيد من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

21. **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم:** يمكن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يسهم في زيادة كفاءة الخدمات التعليمية وتحسين نوعيتها، وأن يسهم كذلك في الوصول إلى فئات مستهدفة أعرض:
- يجب نشر المعلومات عن الإمكانيات التي يمكن أن تتيحها التكنولوجيات الجديدة في مجال التعليم، وذلك عن طريق تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات، وحملات التوعية، والمشاريع الريادية، والعروض والمناقشات العامة.
- ينبغي إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية.
- ينبغي الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريب المدربين عملاً على وصول التعليم بشكل أفضل إلى جميع المستويات، بما في ذلك خارج الهيكل التعليمي في أماكن العمل وفي البيوت.
- ينبغي توجيه دعم متزايد لتحسين مهارات المعلمين والبرامج التعليمية لكي يكون المعلمون بمثابة بوابة الدخول إلى مجتمع المعلومات.
- ينبغي إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في التعليم الابتدائي من أجل إطلاق عملية دينامية نحو الأمية الإلكترونية.
- يجب توسيع وتعزيز قدرات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال في التعليم، من خلال التعاون الإقليمي والدولي.

22. **بناء القدرات في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** ينبغي تحسين المعارف والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مجتمع المعلومات:

- ينبغي تعزيز التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع المستويات من المرحلة الابتدائية وحتى تعليم الكبار، عملاً على إتاحة الفرص أمام أكبر عدد من الناس وخاصة المعوقين.
- ينبغي إعطاء النساء فرصاً متساوية للحصول على التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ينبغي تزويد الشباب بالمعارف والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إعدادهم للمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.
- ينبغي تدريب الأفراد على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دورات محو الأمية الإلكترونية، عملاً على إنتاج محتوى مفيد ومقبول اجتماعياً لصالح الجميع.
- ينبغي للمنظمات الدولية الحكومية أن تقدم الموارد من أجل بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ينبغي توفير التعليم والمعلومات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتناسب مع احتياجات وثقافات جميع الأشخاص الذين هم خارج النظام التعليمي الرسمي.
- يجب استخدام وسائل الإعلام المجتمعية في برامج بناء القدرات.

23. **تدريب المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** ينبغي تحسين التعليم الأساسي والمتقدم من أجل المساعدة على تهيئة كتلة حرجة من المهنيين والخبراء على مستوى عالٍ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- التعليم في مجال إقامة وتشغيل البنية التحتية للشبكات هو أمر حيوي من أجل إتاحة خدمات شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كفء ويعتمد عليه وتنافسي وآمن.
- ينبغي أن يعمل القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل عام بتعاون وثيق لتكوين القوة العاملة اللازمة لمجتمع المعلومات ورعايتها.
- يجب وقف تسرب الأدمغة من الجنوب إلى الشمال خاصة من خلال قيام الحكومات بتهيئة بيئة مناسبة للاحتفاظ بالأشخاص المدربين.

5) الأمن

24. **بنية تحتية آمنة يعتمد عليها:** يعد أمن الشبكات من المسائل الحاسمة في استخدام التكنولوجيات الحديثة بشكل عام لا سيما من أجل استمرار نمو التجارة الإلكترونية:

- ينبغي لجميع أصحاب المصلحة المهتمين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تعزيز أمن الشبكات وثقة المستعملين وسائر جوانب المعلومات وتكامل الأنظمة والشبكات عملاً على تفادي خطر حدوث خلل عام وتخريب للشبكات والأنظمة التي نعتمد عليها بشكل متزايد.
- يتطلب الأمن وبناء الثقة وجود أطر تشريعية وطنية مناسبة لحماية الجمهور والمصلحة العامة فيما يتعلق بالاتصالات والمعاملات الإلكترونية.
- ويتطلب الأمر أيضاً النهوض بالوعي في مجال المسائل المتعلقة بأمن المعلومات والتعقيدات التي تتزايد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدراتها وتوصيلها، والسرية التي توفرها هذه التكنولوجيا وطبيعة أطر الاتصالات التي تتخطى حدود البلدان.
- يجب وضع آليات خاصة لتمكين القطاع المصرفي من تطوير تطبيقات آمنة يعتمد عليها من أجل تأمين المعاملات الإلكترونية.

25. **أمن المعلومات:** لا يمكن ضمان أمن المعلومات بشكل فعال بالتكنولوجيا وحدها، ولكن لا بد أن يكون هناك دور للتعليم والتدريب والسياسة والقانون والتعاون الدولي. ويجب دعم الأمم المتحدة في جهودها التي تهدف إلى ما يلي:

- تقييم وضع أمن المعلومات بما في ذلك التداخل الضار أو إساءة الاستعمال عن طريق استخدام أنظمة الاتصالات والمعلومات وموارد المعلومات.
- وضع أساليب لحماية المعلومات وتطوير نظام للرد السريع للتصدي لانتهاكات الأمن، وتبادل المعلومات والتكنولوجيات بغرض القضاء على الانتهاكات.
- دراسة إمكانية وضع اتفاقية دولية على الأمد البعيد بشأن أمن المعلومات وشبكات الاتصالات.

ومع الاعتراف بمبدأ النفاذ المنصف والعادل والملائم لجميع البلدان إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي توجيه الانتباه إلى إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تتعارض مع أهداف المحافظة على الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تؤثر تأثيراً معاكساً على سلامة البنية التحتية داخل الدول بما يؤثر على أمنها في المجالين المدني والعسكري.

26. **إيجاد ثقافة عالمية في مجال الأمن السبراني:** ينبغي، على المدى الطويل، تهيئة "ثقافة عالمية في مجال الأمن السبراني" على أساس فهم مشترك لقواعد تبادل المعلومات والتكنولوجيا والآليات المناسبة لها، والتعاون الدولي في هذا المجال. ومن المهم إيجاد توازن بين تدابير تعـــزيز الأمن والحاجة إلى ضمان حماية البيانات والمحافظة على السرية وتفادي إقامة حواجز جديدة أمام التجارة. ويجب إيلاء أهمية خاصة لمبـــدأ حيادية التكنولوجيا.

27. **محاربة الجرائم السبرانية:** من الضروري تأمين الحماية من الجرائم المدنية والجنائية (الجرائم السبرانية) من أجل بناء الثقة في شبكة المعلومات:

- يحتاج الأمر إلى نهج متعدد الاتجاهات في معالجة الجرائم السبرانية بجميع أشكالها مع التركيز على النهج الوقائية والخطوط التوجيهية الوطنية والتعاون الإقليمي والدولي. وفي الوقت نفسه، يجب أن يراعى في الإجراءات المتخذة لمعالجة الجرائم السبرانية وكفالة سلامة وأمن مجتمع المعلومات احترام سيادة الدول واحترام الحقوق الدستورية وغيرها من الحقوق لجميع الأشخاص بما في ذلك حرية التعبير.
- توفر الصكوك القانونية الموجودة حالياً، *مثل اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم السبرانية*، أساساً يمكن للمجتمع الدولي أن يبني عليه في جهوده لمكافحة هذه الجرائم.

6) بيئة تمكينية

28. **الحكم الرشيد:** ينبغي للحكومات من أجل تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات، تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية يوثق بها وتتسم بالشفافية وعدم التمييز وتكون قادرة على تشجيع الابتكارات التكنولوجية والمنافسة مما يساعد على اجتذاب الاستثمارات الضرورية خاصة من القطاع الخاص في إقامة البنية التحتية وتهيئة خدمات جديدة:

- ينبغي تحديد الالتزامات والمسؤوليات على المستويات الوطنية والإقليمية.
- ينبغي بالمشاركة النشطة من جميع أصحاب المصلحة تهيئة بيئة تمكينية تولي الاعتبار الواجب لحقوق والتزامات جميع أصحاب المصلحة في هذا المجال ومنها حرية التعبير وحماية المستهلك والخصوصية والأمن وحقوق الملكية الفكرية والحلول المفتوحة المصدر وإدارة العناوين وأسماء الميادين على الإنترنت مع تقديم الحوافز الاقتصادية اللازمة وتأمين الثقة والأمان لأنشطة المشروعات.

29. **بيئة السوق:** من المستلزمات الضرورية لنفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها توفر البنية التحتية للاتصالات وخدمات الاتصالات بأسعار في متناول الجميع وكذلك تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- ينبغي تشجيع المنافسة، بما في ذلك شبكات النفاذ المحلية، عملاً على خفض الأسعار وضمان التحديث المستمر للشبكات والخدمات.
- تشجيع الاستثمار في الاتصالات الريفية من خلال إطار قانوني داعم.
- إلغاء الرسوم على تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامجها.
- تحاشي الاحتكار في خدمات الاتصال الجماهيرية وتشجيع التنوع في مصادر المعلومات.
- ينبغي النظر في وسائل بديلة لحل المنازعات إلى جانب إجراءات التقاضي العادية، من أجل الإسراع في تسوية المنازعات.

30. **التوحيد القياسي:** ينبغي أن يقوم تطوير مجتمع المعلومات على أساس قواعد من المعايير التقنية الدولية القابلة للتشغيل البيني، يمكن للجميع النفاذ إليها، وعلى أساس الابتكارات التكنولوجية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنظمة تساعد على تبادل المعرفة على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية من خلال أي نوع من أنواع الاتصال.

31. **إدارة الطيف:** ينبغي العمل على إدارة الطيف الراديوي بما يحقق المصلحة العامة والعمومية وفقاً لمبدأ الشرعية الأساسي، مع المراعاة الكاملة للقوانين والقواعد الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

32. **حماية المستهلك**: يُعد فقدان السرية والمحتوى غير القانوني والضار وحماية القُصَّر من الأمور التي تثير مخاوف فعلية لدى المستهلكين. ويعتبر ضمان سرية المعلومات الشخصية أمراً أساسياً في بناء مجتمع المعلومات.

33. **إدارة الإنترنت**: يجب أن تكون الإدارة الشفافة والديمقراطية للإنترنت هي الأساس في بناء ثقافة عالمية تتصل بالأمن السبراني. ويجب أن تقوم منظمة [دولية] [دولية حكومية] بإدارة المخدمات الأساسية وتخصيص أسماء الميادين والعناوين ضمن بروتوكول الإنترنت، على أساس متعدد الأطراف وديمقراطي وشفاف.

34. **حقوق الملكية الفكرية**: من المهم وجود توازن بين حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة:

- فحقوق الملكية الفكرية تؤدي دوراً حيوياً في تشجيع الابتكار في البرمجيات والتجارة الإلكترونية وما يرتبط بها من مبادلات واستثمارات، ولكن الأمر يحتاج إلى تشجيع المبادرات التي تكفل التوازن المنصف بين حقوق الملكية الفكرية ومصالح مستعملي المعلومات، وفي نفس الوقت عدم تجاهل التوافق العالمي الذي تحقق بشأن مسائل حقوق الملكية الفكرية في المنظمات المتعددة الأطراف.
- ينبغي وضع إطار قانوني مناسب لإنشاء مجال مشاع للمعارف والتكنولوجيا.
- ينبغي تعزيز الحماية من الاستخدام غير العادل للمعارف المتصلة بالشعوب الأصلية.

7) ترويج تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الوجهة الإنمائية للجميع

35. يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن من المهم ضمان الاعتراف بالنماذج التقليدية واحترامها حتى لا يتعرض الذين لا يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتهميش. وتوضح النماذج التالية إمكانات ذلك.

36. **الحكومة الإلكترونية**: تستطيع الإدارة العامة أن تستعين بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في جميع المستويات الحكومية وخاصة على المستوى المحلي:

- في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين والمؤسسات.
- في تصميم الخدمات الإلكترونية، بما يتفق مع احتياجات المواطنين ودوائر الأعمال.
- في تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية والعمومية والسلع.

37. **الأعمال الإلكترونية**: بوسع المنشآت التجارية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أن تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع الابتكار وتحقيق مكاسب في الإنتاجية ومحاربة الفقر وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية والانتفاع بإمكانيات الشبكات:

- ينبغي للحكومات أن تسعى إلى تحفيز الاستثمار الخاص وتطوير تطبيقات جديدة ومحتوى جديد وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تهيئة بيئة مواتية وعلى أساس بنية تحتية للنطاق العريض متاحة على نطاق واسع.
- ينبغي للحكومات أن تتبع نهجاً مزدوجاً: من حيث وضع القواعد، واستخدام الأعمال الإلكترونية في تعاملاتها مع مجتمع الأعمال.
- يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق مزايا للمستهلكين وتأمين رضاهم عن طريق توسيع الخيارات أمامهم من حيث اختيار الموردين دون التقيد بقيود الموقع. وينبغي للقطاع الخاص أن يعمل على زيادة التوعية بالمسائل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وتأمين التدريب في هذا المجال.
- يمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيا الرقمية إلى تعزيز دور المؤسسات في تشجيع إقامة المشاريع وتحرير التجارة وفي تراكم المعرفة والرقي بالمهارات مما يساعد على زيادة الإنتاجية والدخول وفرص العمل ويشجع على إدخال تحسينات نوعية في ظروف العمل.

38. **التعلم الإلكتروني**: النفاذ إلى التعليم والمعرفة هو أمر جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكوسيلة للتمكين الشخصي والتنمية المجتمعية وكفاءة إجراء الأعمال التجارية. وتتمتع شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانية تقديم فرص تعليمية لجميع الفئات في جميع المجالات وتوصيل التعليم على نطاق واسع، مع عدم تجاهل برامج التعليم التقليدية:

- ينبغي أن يسهم التعلم الإلكتروني في تحقيق التعليم الأولي للجميع على نطاق العالم عن طريق توفير التعليم بشكل أفضل وتدريب المعلمين بشكل أحسن. كما يوفر التعلم الإلكتروني ظروفاً أفضل لمواصلة التعليم طوال الحياة، بما في ذلك للأشخاص الذين لا يزالون خارج عملية التعليم "الرسمي" وتحسين المهارات المهنية.
- ينبغي تعزيز البرامج التعليمية الشاملة وقليلة التكلفة وتعزيز المحتوى من خلال الشبكات عريضة النطاق والتجهيزات الملائمة.

- يجب دعم إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها في المدارس وسائر المؤسسات التعليمية من خلال إنشاء شبكة للموارد البشرية وتحديثها باستمرار يكون من شأنها إضفاء إطار مؤسسي على عمليات التدريب المستمرة للمعلمين والمدربين، الذين هم العمود الفقري للابتكارات.
- لتسهيل نقل المعرفة على المستوى الوطني، يجب وضع مواد تعليمية من مستوى عالٍ يسهل النفاذ إليها، على أساس أفضل الممارسات المعمول بها في جميع بلدان العالم.
- ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتدريب المتعدد اللغات وتطوير برمجيات للترجمة وتحديثها.

39. **الصحة الإلكترونية:** النفاذ إلى معلومات وخدمات الرعاية الصحية حق أساسي. ويفتقر كثير من البلدان إلى وجود التسهيلات والعاملين في مجال الرعاية الصحية بقدر كاف خاصة في المناطق الريفية والنائية. وينبغي إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع جداً في مجال الرعاية الصحية من أجل تحسين استخدام الموارد وتلبية احتياجات المرضى وتقديم الرعاية الصحية على أساس كل حالة فردية، والتنسيق بين أنظمة الرعاية الصحية العامة والمؤسسات الخاصة والقطاع الأكاديمي:

- ينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الاندماج الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع عن طريق تمكينهم من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية على أساس تساوي الفرص، وكذلك تمكين المواطنين من إدارة شؤونهم الصحية على نحو أفضل والمشاركة على نحو أفعل في عملية الرعاية الصحية.
- ينبغي العمل على إيجاد حلول وخيارات مبتكرة لتوصيل الخدمات الصحية للمناطق المحرومة.
- ومن الأولويات الأخرى في مجال الصحة الإلكترونية العمل على الوقاية من الأمراض الخطرة والمعدية ومعالجتها ورصدها واحتوائها –وخصوصاً منها الإيدز/فيروس نقص المناعة البشرية، والسل والملاريا– خاصة من خلال إقامة نظام معلومات مشترك.
- يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأمين الرعاية الصحية لمجموعات معينة مثل كبار السن والمصابين بأمراض مزمنة والأطفال.
- ينبغي إقامة شبكة من الخدمات الصحية الإلكترونية تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم المساعدة الطبية في أعقاب الكوارث الإنسانية والطوارئ.
- ينبغي إنشاء نظام يقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الصحية الإلكترونية إلى السكان في المناطق النائية من العالم.

40. **تهيئة فرص العمل إلكترونياً:** يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تهيئ الأدوات اللازمة لخلق فرص عمل وزيادة المنافسة والإنتاجية من خلال العمل من بعد والربط الشبكي للمؤسسات وكذلك الربط بين الباحثين عن العمل وأصحاب العمل في شكل فعال. وينبغي العمل على الصعيد الدولي على الاستفادة من أفضل الممارسات ووضع قوانين عمل جديدة تربط بين أصحاب العمل والعمال إلكترونياً. وتقوم منظمة العمل الدولية بدور أساسي في هذا المجال. كما ينبغي تشجيع العمل عن طريق الاتصال عن بعد من أجل تمكين أفضل العقول في العالم النامي من الاستمرار في الإقامة في مجتمعاتهم والعمل في أي مكان في العالم.

41. **البيئة الإلكترونية:** ينبغي وضع أنظمة تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوقاية من الكوارث التي من صنع الإنسان، ولمراقبة أنظمة الإنتاج والنقل التي من المحتمل أن تعرض البيئة لمخاطر جسيمة.

8) الهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي وتطوير الوسائط

42. **التنوع الثقافي واللغوي:** إن التنوع اللغوي والثقافي يساعد في الإسراع بعملية النهوض بالمجتمع باعتباره يعبر عن مجموعة واسعة من القيم والأفكار المختلفة. ولهذا الغرض:

- ينبغي تقديم المعلومات باللغة وفي السياق الثقافي الأكثر اعتياداً لدى المستعملين، الأمر الذي يساعد على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ومن أجل تعزيز التفاهم المتبادل، ينبغي الحفاظ على تنوع التعبير الثقافي وتشجيعه، عن طريق تهيئة محتوى متنوع من المعلومات ورقمنة التراث التعليمي والعلمي والثقافي.
- ينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساعدة على حفظ التنوع والحفاظ على المعارف والتقاليد المتصلة بالسكان الأصليين.
- ينبغي إيجاد السبل التي تمكن من النفاذ إلى المعلومات بلغات مختلفة، وخاصة باستخدام أدوات الترجمة على الشبكة.
- ينبغي إيجاد السبل التي تمكن من تجهيز المعلومات باللغات المحلية: مثلاً عن طريق مجموعات حروف قياسية ورموز لغوية وقواميس وبرمجيات عامة وتطبيقية.
- يجب الحفاظ على اللغات غير المكتوبة بدعم استعمال وسائل رقمية سمعية.

43. **المحتوى**: يجب دعم تطوير المحتوى المحلي:

- ينبغي للسياسة العامة أن تشجع استحداث محتوى معلوماتي متنوع يساعد على حماية ونشر الثقافة واللغة والتراث على الصعيد المحلي والوطني والحفاظ على التلاحم الأسري والمجتمعي.
- من الأمور الحيوية الهامة إنتاج محتوى محلي مناسب ومتاح باللغة الأم للمستعملين وتبادل هذه المحتويات.
- يجب أن تتاح للبلدان النامية القدرة على تطوير التجهيزات والبرمجيات وكذلك المحتوى الذي يناسب مختلف قطاعات السكان فيها.
- من أجل إتاحة النفاذ إلى محتوى الإنترنت بشكل أفضل، ينبغي تشجيع توثيق المحتوى على أساس شراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تمثل السلطات المحلية المستوى الأول من الاتصال بين الإدارات ومواطنيها، ولذلك فلهذه السلطات دور هام تؤديه في تطوير المحتوى المحلي والأرشفة الرقمية ومختلف أشكال الإعلام الرقمية وترجمة المحتوى وتكييفه مع المجتمع المحلي وهذه الأنشطة يمكن أن تؤدي كذلك إلى تعزيز تنمية المجتمعات المحلية.
- ينبغي إنتاج البرمجيات الخاصة بمحو الأمية باللغات المحلية.
- ينبغي حفظ السجلات باعتبارها الذاكرة الإنسانية، وينبغي تطوير أنظمة تكفل استمرار النفاذ إلى المعلومات الرقمية المخزنة والمحتوى المتعدد الوسائط.
- ينبغي دعم المكتبات ودور التوثيق باعتبارها الأمينة على المحتوى.

44. **وسائط الإعلام**: ينبغي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولوسائط الإعلام حفز التنوع اللغوي والثقافي وتسهيل تبادل المحتوى المحلي:

- ينبغي الاستثمار في المحتوى الإعلامي الإقليمي وكذلك في التكنولوجيات الجديدة.
- ينبغي دعم الإنتاج المستقل والمشاركة في إنتاج المواد الإعلامية.
- ينبغي تشجيع شبكات التلفزيون المتعددة الأطراف.

9) تحديد معوقات تحقيق مجتمع المعلومات من منظور إنساني والتغلب عليها

باء – الأهداف

45. فيما يلي بعض الأمثلة لإجراءات ملموسة وشاملة يمكن اتخاذها:

أ) **معايير الأساس**: يمكن اعتبار ما يلي معايير أساس للعمل المطلوب:

- توصيل جميع القرى بحلول عام 2010 مع إقامة نقاط نفاذ مجتمعية بحلول 2015؛
- توصيل جميع الجامعات بحلول 2005، وجميع المدارس الثانوية بحلول 2010، وجميع المدارس الابتدائية بحلول 2015؛
- توصيل جميع المستشفيات بحلول 2005 والمراكز الصحية بحلول 2010؛
- دخول 90% من سكان العالم في إطار التغطية اللاسلكية بحلول 2010 ودخول مائة في المائة من السكان في هذه التغطية بحلول 2015؛
- وجود موقع على شبكة الويب وعنوان بريد إلكتروني لكل دائرة من دوائر الحكومات المركزية بحلول 2005 ولكل دائرة من دوائر الحكومات المحلية بحلول 2010.

ب) **الاستراتيجيات الإلكترونية**: ينبغي وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية بما في ذلك بناء القدرات البشرية اللازمة، وذلك لجميع البلدان وفي غضون ثلاث سنوات.

ج) **ميثاق رقمي عالمي**: ينبغي وضع ميثاق رقمي عالمي لإبراز نموذج جديد للشراكة والتفاعل بين الحكومات والأطراف غير الحكومية على أساس تقسيم العمل والمسؤوليات المتخصصة وتحديد المصالح الخاصة والمشتركة والهدف منه هو تحقيق الأهداف المشتركة للتنمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى قيام الحكومات بإنشاء بيئة تنظيمية حافزة وتقديم حوافز ضريبية وقيام الشركات التجارية بجلب التكنولوجيا وعرض تطبيقات بسيطة، وقيام المنظمات غير الحكومية بحملات توعية والعمل على الصعيد المجتمعي وهذا النموذج يمكن أن يستند إلى العلاقات المؤسسية القائمة فعلاً في الاتحاد الدولي للاتصالات، مع قيام الاتحاد بدور المنسق.

د) **مؤشر رقمي للتنمية:** وضع مؤشر مركب لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) وتطويره تدريجياً. ويمكن نشره سنوياً أو كل سنتين في تقرير عن تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يبين هذا المؤشر ترتيب البلدان بينما يعرض التقرير معلومات تحليلية عن السياسات وتنفيذها. يمكن أن يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بتنسيق هذا العمل بالاستفادة من الخبرات الموجودة في مختلف المنظمات والجامعات والأوساط الفكرية، إلخ.

هـ) **دليل الممارسات الجيدة وقصص النجاح:** يمكن وضع ونشر "دليل الممارسات الجيدة وقصص النجاح" على أساس تجميع المساهمات المقدمة من مختلف أصحاب المصلحة، في شكل موجز ومقنع، ويمكن أن يعاد إصدار الدليل وتحديثه دورياً ويتحول إلى نشاط دائم لتقاسم الخبرات.

و) **تدريب العاملين في صياغة المحتوى:** ينبغي تجهيز وتدريب العاملين في مجال المحتوى في أقل البلدان نمواً مثل خبراء الأرشيف والمكتبات العامة، والعلماء والمعلمين والصحفيين، وذلك بالاستفادة من الخبرة والطاقة التشغيلية لدى المنظمات الدولية المتخصصة.

ز) **إعادة النظر في المناهج:** ينبغي إعادة النظر في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية في جميع البلدان خلال ثلاث سنوات بغرض مواجهة تحديات مجتمع المعلومات.

ح) **لغات العالم على الإنترنت:** تهيئة الظروف التقنية اللازمة (البرمجيات والتجهيزات) التي تتيح وجود جميع لغات العالم واستخدامها على الإنترنت.

جيم – برامج الاستراتيجيات وطرق التنفيذ

46. للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والمنظمات المتعددة الأطراف دور في تطوير مجتمع المعلومات.

47. **للحكومات** دور خاص في وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة وتقدمية ومستدامة تتفق مع الاحتياجات الخاصة لمختلف المجتمعات وتعكس مرحلة النمو والخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات ما يلي:

- وضع أطر تنظيمية.
- تحديث نماذج العمل العام والقيام بنشاط بتوجيه التحول نحو مجتمع المعلومات.
- إعداد الجيل المقبل لمجتمع المعلومات وتهيئة بيئة تقوم على التعلم المستمر.
- ضمان ملكية جميع أصحاب المصلحة للاستراتيجيات الإلكترونية التي يتم تطويرها.

48. اشتراك **القطاع الخاص** هو مسألة حيوية في تهيئة مرافق تحتية ومحتوى وتطبيقات تقوم على أسس سليمة وتتسم بالاستمرارية:

- لا يقتصر دور القطاع الخاص على تفاعله في السوق وإنما له دور في الإطار الأوسع السياسي والاجتماعي، وهو مساعدة البلدان في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتغلب على الفجوة الرقمية.
- يمكن أن يدخل القطاع الخاص في شراكات عملية لوضع تطبيقات ابتكارية في مجالات منها مثلاً مبادرات الحكومة الإلكترونية.

49. **للمجتمع المدني** دور حاسم في إقامة مجتمع للمعلومات يتسم بالمساواة، ويقوم على أساس تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة:

- للمجتمع المدني دور حيوي في إقامة مجتمع المعلومات وقبوله اجتماعياً.
- يمكن للمجتمع المدني أن يساعد في تعزيز نواحي القيم في مثلث التنظيم والسوق والقيم.

50. **وسائط الإعلام** – من المعترف به أن وسائط الإعلام –– بمختلف أشكالها –– هي ضرورة أساسية لحرية التعبير وضمان لتعددية المعلومات:

- تعد وسائط الإعلام الوسيلة الأهم في تعزيز الإعلام العام والتنمية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

51. **المنظمات المتعددة الأطراف**: لهذه المنظمات دور رئيسي في تقديم التوجيه وتسهيل الحوار بين الأقران وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتقديم المساعدة التقنية في تصميم الاستراتيجيات الإلكترونية، وفي بعض الحالات تكملة دور الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى.

52. **الاستراتيجيات الإلكترونية ورصد الأداء**: ينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات الإلكترونية، إلى جانب تحديد الأهداف، أطراً زمنية ومؤشرات وآليات لرصد الأداء تقوم على معايير كمية ونوعية، لكي تتحقق لها الفعالية:

- بالنسبة للبلدان الصغيرة يمكن أن تسهم الاستراتيجيات الإقليمية في ظهور أسواق أكبر تهيئ ظروفاً أكثر جاذبية لاستثمارات القطاع الخاص ولإنشاء بيئة تنافسية.
- يمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات أهمية خاصة في الإطار الإنمائي، لأنها توفر الفرص للإدارات العامة للمساعدة في اجتذاب رأس المال الخاص وفي تحقيق قفزات نوعية باستخدام التكنولوجيات الحديثة والمتقدمة.

53. **مبادرات نوعية**: ينطوي وضع استراتيجية ما على تحديد ما هو مطلوب، وكيفية تحقيقه، وكيفية تصميم الأنشطة وتنفيذها من أجل تحقيق أكبر أثر ممكن. وينبغي أن يستفيد هذا الجهد من الجهود القائمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويمكن أن تشمل المبادرات النوعية ما يلي:

- تشجيع الإنفاق الحكومي على المدى الطويل على البحث والتنمية والتعليم العالي بهدف إيجاد حلول تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفهم هذه التكنولوجيات جيداً وتكييفها مع أغراض التنمية.
- تقديم حوافز ووضع خطط تنظيمية تعزز قدرات القطاع الخاص في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء البنى التحتية والمؤسسات.
- تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تقوم بمشروعات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- دعم تقدم المشاريع المحلية الناجحة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتناول التطبيقات ذات الأولوية مثل برامج الصحة والتعليم.
- تركيز جزء من برامج البحث والتنمية على الأسواق ذات القدرة الشرائية الضعيفة، بما في ذلك الأبحاث بشأن التكنولوجيات المناسبة والأسواق الابتكارية وآليات التوزيع بما في ذلك الاستفادة من العلماء المقيمين بالخارج.
- إنشاء شبكة من الخبراء الاستشاريين في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- إقامة منتدى لعرض التطبيقات.

دال – التعاون الدولي والتمويل

54. **التعاون الدولي**: للتعاون الدولي الوثيق بين السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية في جميع نواحي مجتمع المعلومات دور حيوي اليوم أكثر من أي وقت مضى:

- من أجل هذا يجب الاستفادة من الفرص التي تتيحها المؤسسات المالية الإقليمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية.
- ويعتبر تشجيع روح المشاريع هدفاً مهماً، ولذلك من الضروري إقامة هياكل أساسية معينة مثل الأطر التنظيمية المشجعة والنفاذ إلى المعلومات المتصلة بالسوق لقطاع الأعمال.
- ينبغي تشجيع البرامج السبرانية التطوعية، خاصة فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، من أجل توفير التدريب الأساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفئات المهمشة، أو على تطبيقات معينة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ينبغي تعزيز عملية المعرفة التراكمية عن طريق الربط الشبكي المنهجي بين مبادرات القواعد الشعبية، بإنشاء مواقع على شبكة الويب وتسهيل تبادل المعلومات والخبرات ونشر أفضل الممارسات.

55. **التمويل**. من العناصر الأساسية في نجاح تنفيذ خطة العمل وجود التزام بتمويل مختلف المبادرات الواردة فيها. وهذا يتطلب شراكات خلاقة بين القطاعين العام والخاص:

- يُقترح إنشاء صندوق للتضامن الرقمي: المجتمع الدولي مدعو إلى توفير تعاون تقني ومالي على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي، خاصة لإعطاء البلدان الأقل نمواً فرصة لبناء مرافقها التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- ينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بتعهداتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية التي أعلنت عنها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وينبغي لجميع البلدان أن تلتزم بجميع جوانب اتفاق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر.
- ينبغي للبلدان المتقدمة أن تتخذ إجراءات ملموسة للوفاء بهدف تقديم 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، إن لم تكن قد فعلت ذلك فعلاً.
- ينبغي تخفيض عبء الديون الذي لا يمكن تحمله، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات منها تخفيف عبء الديون وإلغاء الديون وغير ذلك من الآليات المبتكرة المصممة من أجل تخفيف مشكلة الديون عن عاتق البلدان النامية وخاصة منها البلدان الفقيرة والمثقلة بالديون.
- ويمكن أن يتعهد القطاع الخاص بتقديم السلع والخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشروط تفضيلية لفئات معينة من المستعملين، خاصة للمنظمات التي لا تسعى إلى الربح والتي تعمل مباشرة في مجال تخفيف الفقر.

56. **نقل التكنولوجيا:** من المهم تيسير النفاذ إلى التكنولوجيا ونقل المعرفة والتكنولوجيا بشروط تيسيرية وتفضيلية وميسرة إلى البلدان النامية حسب ما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية، وذلك عملاً على تعزيز القدرات التكنولوجية والطاقات التكنولوجية للبلدان النامية وتحسين إنتاجياتها ومنافستها في الأسواق العالمية.

هاء – المتابعة

57. **المؤشرات**. ينبغي وضع نموذج دولي عملي للرصد ووضع بيانات الأساس (نوعياً وكمياً) عن طريق مؤشرات إحصائية مقارنة، من أجل متابعة تنفيذ خطة العمل وتقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة وخاصة مدى التقدم باتجاه مجتمع المعلومات. ويمكن استخدام المؤشرات والتقارير الدولية في وضع بيانات الأساس، واستعراض القرناء، والمساهمة في نشر أفضل الممارسات.

58. **التقارير**. تقوم المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وخاصة الاتحاد الدولي للاتصالات بتقييم دوري لمدى النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم تقارير عن ذلك، وعن حالات التمييز التي قد تتبين. ويجب على هذه المنظمات أن تضمن عدم التمييز في برامجها ومشاريعها واتفاقاتها التعاقدية لجميع أعضائها وذلك من أجل إتاحة فرص متكافئة للنمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.

59. **الدعم اللازم للتنفيذ**. ينبغي للمنظمات في أسرة الأمم المتحدة أن تقدم دعمها للبلدان في متابعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا الإعلان وفي خطة العمل.

[

القسم الثاني[1]

مساهمات المراقبين في مشروع خطة العمل[2]

[1] مفهوم مجتمع المعلومات هو مفهوم ناشئ يشمل وسائل الإعلام التقليدية من صحافة وإذاعة وتليفزيون وكذلك الوسائط الحديثة التي أوجدها التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ألف – قائمة المسائل المطروحة

1) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: التمويل والاستثمار والقدرة على تحمل التكاليف والتنمية والاستدامة

[2] *يضاف وتوفير فرص العمل بعد* " *والثقافية*".

[3] النفاذ الشامل: عملاً على تحقيق النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية في مجتمع المعلومات، بما في ذلك وسائط الإعلام التقليدية بتكلفة معقولة:

- تصميم البنية التحتية الوطنية للشبكات؛
- تطوير البنية التحتية للتغطية الإذاعية والتلفزيونية؛
- اعتماد مجموعة من تكنولوجيات البنية التحتية لبناء شبكات المعلومات العمومية التي تقوم على بروتوكول الإنترنت، والشبكات الذكية؛
- حشد موارد الطاقة المتجددة واللامركزية كأحد المستلزمات الأساسية للنفاذ الشامل إلى البنية التحتية للشبكات. ويجب إيلاء عناية خاصة للمجتمعات الريفية والمعزولة؛
- تطوير أنظمة تكنولوجية تناسب البيئة المحلية من أجل سد الفجوة الرقمية بشكل فعال، ومن ذلك مثلاً إعطاء أفضلية للإذاعة المحلية والرسائل الإخبارية المحلية وغيرها من وسائل الإعلام المجتمعية والتي لا تهدف إلى الربح؛
- دعم وتشجيع برامج الأبحاث من أجل تصميم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأدوات والتطبيقات المتصلة بها، وتطويرها وتطويعها، بما يستجيب لحاجات الفقراء، وخاصة النساء الأميات.

[7] يوصى من أجل تقليل تكلفة الاستثمارات الكبيرة والتشغيل، باستخدام المرافق التحتية بشكل مشترك في الاتصالات والمعلومات عن طريق الإذاعة والتلفزيون والنقل والتوزيع.

[9] الإنصاف في وضع هياكل التعريفة والحصص لخدمات الاتصالات (الهياكل الأساسية والنفاذ المحلي والاتصالات).

[10] البنية التحتية الإقليمية:

- من الأمور التي لا غنى عن القيام بها في إفريقيا تنشيط وتنمية شبكة الاتصالات عبر إفريقيا (PANAFTEL) القائمة فعلاً، وتكملتها إذا استدعى الأمر بهياكل أساسية جديدة من أجل إقامة شبكة توصيل بيني موسعة في إفريقيا. وينبغي استكمال هذه الشبكة بنقاط نفاذ دولية/قارية تربطها بشبكة الاتصالات العالمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية في تأمين النفاذ إلى الخدمات الساتلية للمناطق النائية البعيدة عن الشبكات الأرضية، وخصوصاً من خلال الساتل الإفريقي راسكوم.
- وبالنسبة للحركة باستخدام بروتوكول الإنترنت، وهي حركة تتزايد بسرعة على المدى القصير، يجب إنشاء شبكة "بدالة لبوابة الإنترنت" (GIX) على المستوى الإقليمي باعتبارها ضرورة ذات أولوية من أجل أن تظل حركة بروتوكول الإنترنت فيما بين البلدان الإفريقية داخل القارة، وذلك من أجل تحقيق هدفين هما التأهيل الكامل لشبكة التوصيل البيني الإفريقية وتقليل حجم الحركة فيما بين القارات.

---

[1] لم يجر إدخال أي تحسينات في هذا القسم في إطار آلية ما بين الدورات.

[2] تشير أرقام الفقرات إلى الأرقام المبينة في القسم الأول من الوثيقة. وفي حالة القضايا الجديدة الواردة في تعليقات المراقبين، أضيف حرف إلى جوار الرقم (مثل 12 ألف أو باء، وهكذا).

2) النفاذ إلى المعلومات والمعارف

[12] تشجيع النفاذ للجميع وضمانه، ابتداء من مستوى المجتمع المحلي.

[12] إتاحة المعلومات العلمية، أو على الأقل فهرستها، في إطار متعدد اللغات.

[12 ألف] النفاذ المفتوح. الحاجة إلى تشجيع ما يلي:

- وضع نماذج محتوى تتيح المحتوى في شكل رقمي ومتيسر للجميع، كما يمكن عرض نسخ مطبوعة أو منقولة على أقراص مدمجة للبيع من قِبل قنوات مؤسسية أو تجارية.
- قيام الناشرين على وضع نماذج للمشاريع يكون النفاذ إليها مفتوحاً، سواء كانت هذه النماذج تجارية أو لأغراض غير الربح.
- قيام العلماء بنشر مجلات علمية لا تستهدف الربح ويكون النفاذ إليها مفتوحاً وأن يقدم العلماء أوراقهم إلى هذه المجلات العلمية.
- تحويل المجلات العلمية القائمة على أساس الاشتراكات إلى نماذج للنفاذ المفتوح.
- قيام الكتّاب بنشر كتبهم والمواد المتعددة الوسائط اللازمة للأبحاث والتعليم على شبكات النفاذ المفتوح.
- قيام الكتّاب بإنشاء صفحات شخصية على الويب ينشرون فيها نتائج أبحاثهم وتقاريرهم وإتاحتها بشكل مفتوح.
- وضع المحفوظات المؤسسية على شبكات النفاذ المفتوح على المستويين الوطني والدولي.
- إقامة برنامج تموله الأمم المتحدة (أو وكالاتها) من أجل:
  - تهيئة بوابة على الشبكة العالمية للمجلات العلمية والكتب المتاحة للنفاذ المفتوح.
  - كفالة الدعم المالي للمجلات العلمية التي لا تستهدف الربح والمتاحة للنفاذ المفتوح.
  - إقامة أرشيف علمي عالمي مفتوح على الشبكة العالمية.
  - توزيع أقراص مدمجة تحتوي على محتويات النفاذ المفتوح وتقديمها مجاناً إلى البلدان التي تمر بمرحلة تحول.
  - تقديم دعم مالي لإقامة سجلات للمحفوظات المؤسسية ذات النفاذ المفتوح وتحديث هذه السجلات.
- تشجيع إنشاء مواقع مرايا لمحتويات النفاذ المفتوح للمؤسسات التي تنتمي إلى البلاد التي تمر بمرحلة تحول وإدامة هذه المواقع، من أجل توفير تكاليف التوصيل على هذه البلدان.
- توصية الدول الأعضاء بوضع تشريعات وطنية تلزم العلماء بإيداع أعمالهم العلمية المنشورة، في أرشيف وطني أو ممول من الأمم المتحدة يكون مفتوحاً للنفاذ العالمي.
- توصية الدول الأعضاء بوضع قواعد وطنية تلزم العلماء الذين تمول الوكالات العامة أبحاثهم أو تمولها مؤسسات خاصة بنشر هذه الأبحاث في المجلات العلمية ذات النفاذ المفتوح.

[12 باء] تطوير تطبيقات إلكترونية صوتية أو باللمس.

[12 جيم] تقوم وسائل الإعلام التقليدية بدور مهم سواء في تعزيز الفهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو بتقديم محتوى لوسائل الإعلام الجديدة. وينبغي زيادة التعاون والشراكات بين المنظمات الحكومية والدولية الحكومية، والإذاعيين، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل العمل على وضع تصاميم فعالة لمختلف المبادرات وتنفيذها، مع إعطاء الأولوية إلى الموارد البشرية المتاحة محلياً.

[13] النفاذ إلى المعلومات المشاع. الحاجة إلى تشجيع ما يلي:

- إتاحة زيادة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكامل مع البرامج التي تساعد في تخفيف الفقر وتمكين النساء والرجال.
- ينبغي أن تكون صفحات الويب لجميع الهيئات العامة مفتوحة للنفاذ من أي حاسوب للتصفح بما في ذلك برامج التصفح المجانية، وينبغي أن تلتزم بالخطوط التوجيهية للنفاذ.
- توعية المجتمع المدني في عمومه بالحاجة إلى دعم ميدان معلومات مفتوح على الشبكة الدولية يكون مستقلاً ومتاحاً للنفاذ للجميع.

[14] تعتمد جميع السلطات والهيئات العامة استعمال البرمجيات المجانية ذات المصدر المفتوح:

- يجب زيادة الوعي بوجود برمجيات مفتوحة المصدر، خاصة في البلدان النامية.
- ينبغي بناء القدرات في مجال تطوير برمجيات مفتوحة المصدر عن طريق إنشاء صناديق لتمويل المشروعات الحاضنة، ومخزن للمعرفة والخبرات في البلدان النامية، وإقامة بوابات للبرمجيات المفتوحة المصدر المجانية على المستويين الإقليمي والوطني، وضمان إتاحة الفرصة أمام الخبراء التقنيين من البلدان النامية للمشاركة الكاملة في تطوير برمجيات المصدر المفتوح المجانية.
- إطلاق مبادرة "برمجيات بلا حدود" تركز على البرمجيات المجانية المفتوحة المصدر التي تلبي الاحتياجات التنموية، وتنسيق الجهود في إطار هذه المبادرة تحت رعاية الأمم المتحدة.
- يجب تشجيع إقامة شبكة تعاونية للأدوات التكنولوجية المستخدمة في شبكات البرمجيات المجانية المفتوحة المصدر لاستخدام المجتمع المدني.

3) دور الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

[17] **التعاون بين أصحاب المصلحة:** تشجيع الشركات أو الموظفين على التطوع بمبادرات بشأن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل مشاركة القطاع الخاص في المشاركة بالخبرة والمهارات والموارد، من أجل تسخيرها بشكل بناء لخدمة مبادرات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

وينبغي للمجتمع المدني أن يقوم بما يلي:

- وضع مشروعات تعمل على إشاعة الثقافة الرقمية بين جميع فئات المجتمع، مع إعطاء الأولوية في الاهتمام للمعوقين.
- الاشتراك بنشاط في وضع وتنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية المستدامة.
- وضع مشاريع من شأنها تشجيع الحوار بين الحضارات من خلال الشبكات الإلكترونية.
- بناء شبكات مشتركة ووصلات بين المنظمات غير الحكومية.
- المساعدة في وضع برامج للتعلم عن بعد.
- تشجيع قيمة الشراكة لدى ممثلي الحركة العمالية في جميع المستويات (الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية وعلى مستوى الشركات) من أجل العمل على سد الفجوة الرقمية. ذلك أن الاتحادات العمالية هي قطاع مهم من قطاعات المجتمع المدني، كما أنها العنصر الأساسي في الصناعة العالمية. وينبغي للعمال والمجتمع المدني ودوائر الأعمال والحكومات أن تعمل على خلق حركة مشتركة من أجل التغلب على الفجوة الاجتماعية والرقمية.

ويجب أن تقوم حكومات البلدان والسلطات المحلية بما يلي:

- تشجيع بناء البنية التحتية وتيسير هذه العملية، وتقديم التدريب وتهيئة بيئة تمكينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون متاحة للجميع، ولكن يجب عليها ألا تقوم بدور المنظم لتدفق المعلومات ومحتواها.
- ترتيب أولويات المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية وتعزيزها لخدمة المجتمعات المحلية والوطنية والإقليمية.
- تأكيد دور منظومة الأمم المتحدة بشكل أكثر شفافية ومشاركة وديمقراطية باعتبارها المحفل الشرعي للحكم العالمي.
- تأكيد الالتزام بمبادئ آليات الحكم المفتوحة والشفافة واللامركزية والخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، ابتداء من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي وفي جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بإدارة أنظمة المعلومات والاتصالات.
- تعزيز برامج البحث في المسائل المتعلقة بالأهداف التي أقرتها الجمعية الألفية للأمم المتحدة خاصة في البلدان النامية.

- إشراك السكان الأصليين وإعطاؤهم دوراً نشطاً في مجتمع المعلومات من خلال شراكات بين الأجيال المختلفة وبين أصحاب المصالح المختلفة.

[18] تضاف "الإذاعة" بعد البنية التحتية للاتصالات.

[19] **قدرات تصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** وضع برامج لتعزيز الشراكة، بما في ذلك تعزيز قيام الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بمشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف التمكين لممارسات الأعمال التي تتسم بالكفاءة وزيادة إتاحة النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات.

4) بناء القدرات: تنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب

[21] **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم:** الحاجة إلى:

- بناء قدرات المنظمات المحلية للمعلمين ورجال الأبحاث وتحسينها عن طريق إتاحة مرافق للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معاهد تدريب المعلمين والباحثين، مع إيلاء أهمية خاصة للبلدان النامية.

- تطوير حلول بتكلفة معقولة سواء من حيث التجهيزات أو البرمجيات تتفق مع احتياجات جميع المستويات التعليمية ومع الظروف المحلية وفي نفس الوقت تشجيع مختلف أشكال وسائل الإعلام التقليدية منها والجديدة.

- زيادة المخصصات الحكومية للبرامج التي تستهدف محو الأمية الكتابية والحسابية وسائر المعوقات التي تعترض العملية التعليمية والتي تعوق قدرات القطاعات المهمشة في المجتمع والتي تحول بينهم وبين النفاذ الكامل للمعلومات اللازمة لتحسين حياتهم.

- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة محو الأمية الاقتصادية للمرأة وتمكينها اقتصادياً وتهيئة فرص المشاركة لها.

[21] يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شأنها في ذلك شأن الصحافة والإذاعة والتلفزيون، وبالمشاركة مع وسائل الإعلام هذه، أن تسهم في تعزيز نوعية التدريس والتعلم وفي المشاركة في المعرفة والمعلومات.

[22] **بناء القدرات في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** يجب أن يتاح للناس تحصيل مستويات متقدمة من المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات المتعلقة بتلك التكنولوجيات من أجل الاستفادة على أفضل وجه من مجتمع المعلومات:

- ينبغي وضع أنظمة تعليمية وبرامج لتنمية المهارات لجميع قطاعات المجتمع بغرض تزويد الناس بالمهارات اللازمة لجني فوائد مجتمع المعلومات، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم؛

- يمكن للشباب أن يسهموا في تقديم المهارات وفي الالتزام من خلال العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة؛

- محو الأمية الحاسوبية والتعليم للجميع هي عناصر حيوية في مجتمع المعلومات. ولا يمكن أن يكون للنفاذ إلى المعلومات معنى إلا بالقضاء على الأمية. وفي نفس الوقت، يجب أن يعزز مجتمع المعلومات نوعية التعليم من خلال التعلم على مدى الحياة (التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي والتعليم أثناء الخدمة وغير ذلك من أنواع التعليم)، فذلك من شأنه أن يتيح القدرة على تقييم المعلومات تقييماً نقدياً؛

- ضمان ألا تلحق شروط العمل والهيكل التنظيمي الشائع في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية، مثل ممارسات العمل "المرنة"، أضراراً بالنساء أو تضعهن في موقع متدن؛

- دعم مبادرات التدريب في مجال إدارة المعلومات وإتاحة التدريب على مهارات الإنتاج للمنظمات الشعبية في البلدان النامية؛

- تنفيذ تدابير تكفل للمرأة المساواة في الوصول إلى التعليم والتدريب ومحو الأمية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك عن طريق إدماج التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية على أساس المساواة بين الجنسين؛ وتحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في التعليم العلمي والتكنولوجي، ووضع برامج تعليمية عن بعد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج تدريبية خاصة للنساء والفتيات في الريف.

[23] **تدريب المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**: الحاجة إلى:

- إيجاد موارد ورصدها لبرامج تعزيز المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاهد والكليات الفنية وفي الأكاديمية مع الاشتراك الكامل للمعلمين والمديرين في هذه العملية. ويجب أن تحل هذه العملية محل برامج المشاريع المشتركة القائمة على أساس تجاري والتي تشارك فيها الشركات المتعددة الجنسيات بتقديم تدريب ضيق يركز على منتجات الشركة.
- تشجيع نقل المعارف الهندسية من أجل بناء القدرات المحلية في البلدان النامية وتعزيز الطاقات الهندسية المحلية من أجل تنمية المعارف والاحتياجات المحلية.

(5 الأمن

[24] يجب أن يكون اعتماد سياسة بشأن الأمن نتيجة مشاورات مسبقة متعددة بين أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني والمستعملين/المستهلكين وكذلك قطاع الأعمال والحكومة.

[25] ينبغي إجراء بحث واسع النطاق تحت إشراف الأمم المتحدة عن أثر سياسات أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحريات المدنية وعلى حقوق الإنسان، على أن يشمل هذا التقييم التهديد للخصوصية، ولحرية التعبير والحق في عدم الخضوع للرقابة وما إلى ذلك. ثم تخصيص آلية لتقديم المعلومات الأساسية بشأن تطور هذا الأثر.

[25] ينبغي العمل على تحقيق تعاون دولي لمحاربة جميع أنواع الرقابة والرصد لأنظمة المعلومات التي تنتقص من قيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

[25 ألف] **الخصوصية**: الحاجة إلى:

- وجود خبرة فنية للحماية من الرصد غير القانوني للمعلومات الخاصة التي توجد لدى المجتمع المدني.
- إشاعة الوعي بضرورة حماية الخصوصية عن طريق البرامج التعليمية التي تنظمها الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.
- إنشاء آلية مستقلة مثل "لجنة حماية الخصوصية" للإشراف على أي انتقاص من الخصوصية في مجتمع المعلومات العالمي ورصد هذه الانتهاكات والتحكيم بشأنها.
- ينبغي إجراء دراسات عن تأمين الخصوصية في جميع التكنولوجيات الجديدة ومنها بروتوكول الإنترنت الإصدار السادس (IPV6).
- ينبغي تقييم المشروعات الإلزامية الوطنية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل بطاقات الهوية القومية الإلكترونية والبطاقات الصحية الإلكترونية تقييماً واعياً من حيث اعتبارات الخصوصية.
- ينبغي إعادة النظر في قواعد البيانات الخاصة بمعلومات الأفراد التي أقامتها الحكومات، مثل بيانات التأمين الصحي، من أجل ضمانات حقوق الإنسان والديمقراطية.
- من الضروري توفير حماية قانونية موحدة لسرية الاتصالات لتجنب التداخل والرصد في حركة الإنترنت والاتصالات الشخصية. وفي الحالات الخاصة مثل أماكن العمل، ينبغي التفاوض على اتفاقات وأنظمة جماعية لتحديد الجهة التي تملك حق الرصد والظروف التي يتم فيها.

[26] تشجيع تبادل المعلومات حول قضايا الأمن، بهدف تعزيز أمن وموثوقية الشبكات، بما في ذلك اتخاذ إجراءات مثل:

- العمل على تنمية ثقافة خاصة بالأمن.
- منع الجريمة السيبرانية وتنفيذ القوانين المتعلقة بها.
- تسهيل إنشاء مراكز تبادل المعلومات والتحليل في جميع أنحاء العالم.

(6 بيئة تمكينية

[28] **الحكم الرشيد**: ينبغي في تطوير بيئة تمكينية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق والتزامات جميع أصحاب المصلحة في مجالات منها حرية التعبير وحماية المستهلك والخصوصية والأمن وحقوق الملكية الفكرية ومعايير العمل والحلول المفتوحة

المصدر وإدارة عناوين وأسماء ميادين الإنترنت مع الحفاظ على وجود حوافز اقتصادية وعلى تأكيد الثقة في الأعمال التجارية التي تتم عن طريق الإنترنت.

[28] وضع آلية تنظيمية وتقنية تكون حساسة من ناحية قضايا الجنسين في معالجة مسائل السياسة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل النفاذ الشامل والإطار التنظيمي والترخيص وتحديد الرسوم وتوزيع الطيف والبنية التحتية وتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياسات العمالية.

[29] **بيئة السوق:** تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية شفافة ويمكن التنبؤ بها بغرض تعزيز المنافسة والاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تطبيقاتها، ومن الإجراءات اللازمة في هذا الصدد:

- تعزيز المنافسة في بناء البنية التحتية الأساسية؛
- إزالة العوائق القانونية أمام التجارة؛
- التعرف على التوقيعات والعقود الإلكترونية؛
- وضع نظام ضريبـــي محايد وغير تمييزي؛
- ضمان الشفافية في عملية وضع السياسات.

[29] المنافسة هي طريق واحد من عدة طرق تؤدي إلى تخفيض الأسعار وضمان تحديث الشبكات والخدمات.

[29] لا يجب نقل البيانات الأساسية والبنية التحتية والخدمات الداعمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الوكالات الديمقراطية المسؤولة إلى أيدي قطاع خاص غير مسؤول. ومن شأن وجود معايير تقنية مفتوحة، بما في ذلك حركة البرمجيات المفتوحة المصدر، أن يساعد في ضمان عدم حدوث هذا التحول.

[29] تنفيذ سياسات تشجع على المنافسة وعلى الطلب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات هذه التكنولوجيا، بهدف الاستمرار في تحديث المنتجات والخدمات بأسعار معقولة، بما في ذلك الاختيار الحر لمنتجات وخدمات ومحتويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[29] وضع معايير محاسبية عالمية للأصول غير المنقولة، وذلك بغرض جعل تقارير الشركات السنوية أكثر قابلية للمقارنة ومنع التزوير في الممارسات المحاسبية.

[30] **التوحيد القياسي:** ينبغي للحكومات وضع معايير تقنية عالمية وإقليمية تشجع على نشر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة وزيادة الوعي العام بالآثار المجتمعية والأخلاقية المتصلة بإدخال هذه المعايير.

[31] **إدارة الطيف:** يجب إدارة طيف الترددات الراديوية بشكل يكفل المصالح العمومية والمصلحة العامة من قبل أطر تنظيمية شفافة ومستقلة عملاً على أن يتم توزيع الطيف بشكل منصف على جميع وسائل الإعلام بما في ذلك وسائل الإعلام المجتمعية.

[33] **إدارة الإنترنت:** عملاً على توسيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في سياسة عالمية تنطلق من أسفل إلى أعلى وفي عمليات صنع القرار يمكن إنشاء أفرقة مهام تعنى بالمسائل التي تتصل بالسياسة العامة والمسائل التقنية (المخدم الرئيسي، وأسماء الميادين المتعددة اللغات، وأمن الإنترنت، والإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت، وبرنامج إينوم (ENUM)، والمنازعات المتصلة بأسماء الميادين، إلخ.)، وينبغي لأفرقة المهام الدولية الحكومية هذه أن تعمل على زيادة الوعي والمعرفة وعلى إعداد تقارير تساعد جميع أصحاب المصلحة على فهمٍ أفضل للمسائل والتعاون مع الأجهزة المختصة مثل إيكان (ICANN) وآخرين.

[34] **حقوق الملكية الفكرية:**

- يجب تشجيع التعاون والتبادل الدوليين ونشر أفضل الممارسات بشكل طوعي.
- الحماية ضد الاستغلال غير العادل للمعارف والملكية الفكرية ذات الأصول المحلية.
- تشجيع تبادل التكنولوجيا بين القرناء عملاً على تشجيع تبادل المعرفة العلمية الشخصية والمسودات العلمية والأبحاث المعاد طبعها، الصادرة عن الكتّاب العلميين الذي تنازلوا عن حقهم في الحصول على مدفوعات.
- يجب الاعتراف بالوضع الخاص للبلدان التي تمر بمرحلة تحول والبلدان النامية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.

- لا ينبغي وضع قيود على حق التنقل الشبكي، والربط الإطاري، وصفحات المرآة، بشرط الإبقاء على اسم الموقع الأصلي وعنوانه على الإنترنت والتنويه به.
- يُسمح بإدخال تعديلات أو تحويرات على صفحة من صفحات الويب محمية بحقوق النشر إذا تم ذلك لأغراض شخصية غير تجارية، وذلك كوسيلة من وسائل حرية الكلمة.
- يجب تشجيع الكتّاب على الاحتفاظ بملكية حقوق النشر وبعدم نقلها بشكل تلقائي إلى الناشرين أو الوسطاء.
- يجب اعتماد قاعدة أول مخترع وليس أول مقدم طلب براءة اختراع حفظاً لحق العلماء الأكاديميين والمخترعين من ذوي الدخول المحدودة.
- الإنصاف في الاستعمال:
  - يجب تقييم طبيعة الاستثناءات والحدود ومداها باستعمال الاختبار ذي الثلاث مراحل المنصوص عليه في المعاهدات الدولية التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية وأن تقتصر الاستثناءات على الحالات الخاصة التي لا تتعارض مع الاستغلال المعتاد للعمل ولا تؤثر بشكل غير معقول على المصالح المشروعة لمالك الحق.
  - زيادة التوعية بمسائل الاستثناءات من حقوق النشر وملكية المعرفة عن طريق قطاعي التعليم والتدريب.
  - يجب تنسيق الاستثناءات لأغراض الاستخدام المنصف للمعلومات كما يجب ضمان توسيع المعلومات المشاع ضماناً لحق الجميع في النفاذ إلى كل المعلومات.
  - ينبغي اعتبار الاستخدام غير التجاري والنسخ الخاص للمحتوى الرقمي من قواعد الاستعمال المنصف واحترام هذا الحق.
  - ضمان الوصول الحر إلى جميع البيانات والمعلومات الهندسية والعلمية الموجودة في المحفوظات والمكتبات ومعاهد البحث.
  - قواعد الإعارة المعمول بها في المكتبات التقليدية يجب أن تمتد بدون عوائق إلى الإعلام الرقمي المملوك للمكتبات الإلكترونية.
- قواعد البيانات:
  - أعمال التجميع التي تتم من أجل بناء قواعد البيانات والأعمال غير الأصيلة لا تحميها قوانين حق النشر.
  - قواعد البيانات التي تجمع بمساعدة المحتوى العلمي المتاح مجاناً يجب أن يكون النفاذ إليها نظير رسم معقول يتناسب مع متوسط الدخل في بلد المستعمل.
- لا يجب حماية برمجيات الحاسوب بموجب حقوق النشر، أو على الأقل يجب تقصير مدة الحماية لبرمجيات الحاسوب، ويجب من حيث المبدأ ألا تخضع البرمجيات لبراءة الاختراع.

[34 ألف] **وسائل الإعلام**: ينبغي تشجيع قيم الخدمة العامة في مجتمع المعلومات بما في ذلك الإذاعة التي تقوم فعلاً على أساس الخدمة العامة.

- ينبغي تحويل وسائل الإعلام المملوكة للدولة إلى مؤسسات إعلام عامة مستقلة من ناحية التحرير.
- يجب تحاشي تركيز الملكية في مجال الإعلام كما يجب توفير أساس قانوني وتمويل من مصادر عامة للإعلام المجتمعي والذي لا يسعى إلى الربح.
- ينبغي للقطاع العام أن يوفر دعماً مالياً وتدريباً ووصولاً تفضيلياً إلى الرخص والترددات والتكنولوجيات دعماً لوسائل الإعلام التي تقوم على أساس المجتمع، بما في ذلك تيسير إيجاد روابط بين وسائل الإعلام التقليدية والحديثة عملاً على سد الفجوة الرقمية بين من يملكون ومن لا يملكون.

[34 باء] **حدود مسؤولية مزودي خدمات الإنترنت وواجباتهم**

- يجب أن تظل المسؤولية الأولى عن تحديد المحتوى الذي يمكن للمستعمل أن ينفذ إليه مع مستعمل الإنترنت نفسه؛ ويجب أن يتولى الآباء المسؤولية الأولى عن تحديد ما ينفذ إليه أبناؤهم.

– لا يجب إعطاء أو فرض أي تفويض صريح أو ضمني بسلطة قضائية إلى مزودي خدمات الإنترنت (ولا مزودي التوصيلات ولا مستضيفي المواقع)، يجيز لهم التوصل إلى نتيجة بشأن طبيعة أي معلومات أو محتواها، حيثما كانت هذه المعلومات مخزنة، وأيما كانت الطريقة التي تبث بها المعلومات. ولا يسمح بأي استثناء من هذه القاعدة حتى في حالة الدفع بالوضوح.

7) ترويج تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الوجهة الإنمائية للجميع

[35] ينبغي العمل على تطوير أدوات لتقييم الأثر الاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساهمتها في القضاء على الفقر. ويجب أن يتم ذلك باشتراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الفقراء أنفسهم، سواء في بلدان الشمال أو بلدان الجنوب.

[35] يمكن لمحطات الإذاعة العامة بوجه خاص أن يكون لها دور هام في إعلام المواطنين عن الحكومة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والتعلم الإلكتروني والصحة الإلكترونية التي تتم عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[37] **الأعمال الإلكترونية:** يجب أن تقوم مراكز الإعلام والاتصال المجتمعية بتقديم خدمات تساعد في بدء المشاريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

[38] **التعلم الإلكتروني:** الحاجة إلى:

– التأكد من أن إنتاج البرامج الدولية للتعلم الإلكتروني تشتمل على محتويات وسياقات ورؤية من البلدان النامية عملاً على تشجيع التنوع الثقافي.

– العمل على تطوير برامج تعليمية حساسة من ناحية قضايا الجنسين ونشر هذه البرامج ومساندتها وكذلك تهيئة بيئة مناسبة للتعلم بما في ذلك التعلم الإلكتروني تشجع على زيادة نفاذ المرأة إلى التعليم.

[38 ألف] يمكن للتعليم الإلكتروني المصمم وفق الحاجات الفردية أن يكون جزءاً من البرامج التعليمية عن طريق الراديو والتلفزيون وينبغي توسيعه.

[39] **الصحة الإلكترونية:** الحاجة إلى:

– وضع أنظمة للرعاية الصحية تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة الإنتاجية والكفاءة في إطار تقديم خدمات الرعاية الصحية الشاملة.

– تشجيع نشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة فعالة في نشر المعلومات عن العنف القائم على الجنس ومناهضته.

– العمل على إعداد ونشر معلومات يمكن الوصول إليها بسهولة تدعم برامج الوقاية التي تعمل على تحسين صحة المرأة مثل التعليم والمعلومات بشأن الصحة الجنسية والإنجابية والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والإيدز/نقص المناعة البشرية.

[40 ألف] حقوق العاملين:

– ينبغي حماية خصوصية العاملين في أماكن العمل، التي تتهددها تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الرقابة والرصد مثل دوائر التلفزيون المغلقة وبطاقات الهوية الإلكترونية وأنظمة رصد شبكات الحاسوب، وفي حالة إدخال تكنولوجيات أو سياسات جديدة يمكن أن تتنقص من خصوصية العاملين، يجب أن يتم الاتفاق عليها مع العاملين أو نقابات العمال في إطار مفتوح وشفاف قبل تنفيذها.

– توسيع حقوق العمال ونقابات العمال في استخدام الإنترنت العمومية والإنترنت الداخلية للشركات لأغراض الاتصال والتضامن.

– توفير ظروف عمل تتسم بالسلامة والصحة والأمن والعدالة مبنية على أساس العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين لجميع العاملين في مجتمع المعلومات.

– الاعتراف بالحقوق الأساسية ومعايير العمل الأساسية لجميع العاملين في مجتمع المعلومات وتطبيقها، وبحق العاملين وممثليهم ونقابات العمال في الخصوصية والنفاذ الحر إلى الإنترنت الداخلية في الشركات.

– تعزيز الحوار بين النقابات وأصحاب العمل والحكومة من أجل تيسير تبادل وجهات النظر بشأن الاستجابة للتطورات الاقتصادية المصاحبة لانتشار مجتمع المعلومات وتأسيس شراكات اجتماعية باعتبار ذلك من الأمور الحيوية في تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات للتنمية.

[41] **البيئة الإلكترونية:** ينبغي تعبئة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة الاحتياجات الخاصة للجزر الصغيرة التي تتعرض لمخاطر بيئية من المواد الخطرة أو دفء الطقس العالمي.

[41 ألف] هناك ضرورة لتحديد الأولويات وتطوير الاستخدامات فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل البيئة، مثلاً وفي مجالات الزراعة أنظمة الإنذار المبكر.

8) الهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي وتطوير وسائل الإعلام

[42] **التنوع الثقافي واللغوي:**

- وضع خطط بديلة للحوافز والمكافآت تشجع على تطوير محتوى متنوع ثقافياً ولغوياً ونشر هذا المحتوى.
- يجب أن يتاح لجميع المواطنين النفاذ إلى خدمات الراديو والتلفزيون المستقلة والمتعددة الآراء، التي تتصل بثقافتهم وتقدم بلغتهم.
- ينبغي لشركات البرمجيات والهيئات الوطنية والدولية المختصة أن تعطى أولوية لتطوير البرمجيات وبروتوكولات البث باللغات المحلية.
- ينبغي أن يراعى في وضع السياسات والإجراءات والأدوات التي تكفل التعدد اللغوي في الفضاء السيراني وفي جميع أشكال أنظمة الإعلام والاتصالات احترام مختلف المجموعات اللغوية عند وضع المعايير الدولية.

[43] **المحتوى:**

- ضرورة الاستثمار العام في بناء القدرات مع التركيز على وضع محتوى منتج محلياً ويتفق مع أذواق الجمهور ويستجيب للاحتياجات المحلية ولاحتياجات المجتمعات المهمشة.
- يجب توفير الدعم للجهود المحلية الخلاقة في أي بلد، خاصة من خلال ترويج المحتوى المحلي للاستجابة للخصوصية المحلية والاحتياجات المحلية.
- يجب تشجيع تنمية معارف الشعوب الأصلية والحفاظ على تقاليدها.
- وضع برامج بالتشاور الوثيق مع السكان الأصليين بغرض تمكينهم في مجتمع المعلومات وتهيئة الفرص أمامهم لاستخدام الأدوات الجديدة إذا رغبوا في ذلك في إنتاجهم الثقافي وفي تطوير مجتمعاتهم.
- ينبغي إدراج محتوى عن مسائل المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع مواقع الويب الرسمية الحكومية وكذلك في مواقع الويب التي تتناول بصفة خاصة قضايا المساواة بين الجنسين.
- ينبغي تطوير أنظمة معلومات قائمة على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات محتوى يساعد المرأة على زيادة الفرص الاقتصادية أمامها وتحسين مهاراتها في إدارة المشاريع، بما في ذلك المعلومات بشأن السياسات والبرامج الوطنية الاقتصادية والسياسات التجارية.
- دعم البرامج المتنوعة التي تركز على المناهج الدراسية التي تراعي اهتمامات الجنسين في التعليم الرسمي وغير الرسمي للجميع، وتعزيز معارف المرأة في مجال الإعلام والاتصالات.
- وضع مشاريع مجتمعية يمكن أن تسهم في العملية الديمقراطية مثل استخدام مواقع الويب للنشر الخاص لمسائل وأمور ذات اهتمام محلي وتقديم الدعم العام لها.
- بناء القدرات من أجل إنتاج محتوى محلي يراعي اهتمامات الجمهور المحلي ويستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي.
- ينبغي أن يقوم الناشرون والمكتبات بدور حاسم في نشر المعرفة والقدرة على الابتكار والعلوم وأن يكون لها دور أساسي في مجتمع المعلومات.
- ينبغي أن ينهض المجتمع المدني بتعميق التوعية العامة بنوعية محتوى المعلومات الذي ينقله الإعلام وشبكات الإنترنت.
- يجب أن يتوفر لصناعات المحتوى إمكانية الوصول الميسر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب حتى تكون على اطلاع على النماذج الجديدة لتطوير المحتوى وإنتاجه ونشره.

[44] **وسائل الإعلام:** يجب تمكين الجمهور من المشاركة في مجتمع المعلومات عن طريق تطبيقات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون قليلة التكلفة ومناسبة وتهيئ لتطوير المحتوى المحلي مثل وسائل الإعلام المجتمعية ووسائل الإعلام التي لا تبغي الربح وتطبيقات الويب التفاعلية.

- ينبغي أن تعمل وسائل الإعلام باعتبارها عوامل مهمة في تمكين المجتمعات المهمشة، وخاصة منها الشباب والنساء والشعوب الأصلية والأطفال والأقليات.

- ينبغي تقديم الاعتراف والدعم لوسائل الإعلام القائمة على أساس المجتمعات المحلية، مما يسهم في وضع محتوى محلي وفي الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي وتطويره.

- ينبغي وضع آليات تنظيمية تتفق مع حرية التعبير وتساعد على تقديم صورة متوازنة ومتنوعة للمرأة في وسائل الإعلام وأنظمة الاتصالات الدولية، ويكون من شأنها زيادة مشاركة المرأة والرجل في الإنتاج وفي عملية اتخاذ القرار.

9) تحديد معوقات تحقيق مجتمع المعلومات من منظور إنساني والتغلب عليها

باء – الأهداف

[45 ألف] تضاف عبارة "بشبكة الويب العالمية" بعد "القرى".

[45] أمثلة لبعض الإجراءات الشاملة الملموسة والممكنة:

- تمكين 100% من سكان العالم من النفاذ إلى خدمات الإذاعة المحلية بحلول العام 2010.

- تمكين 100% من سكان العالم من النفاذ إلى خدمات التلفزيون المحلية بحلول عام 2015.

- وضع برامج للمعلومات والإعلام تشجع خدمات المحتوى المحلي في جميع مناطق العالم خلال ثلاث سنوات.

- بالنسبة للبلدان التي لا تزال وسائل الإعلام فيها تحت السيطرة الحكومية: ضرورة وضع خطط خلال ثلاث سنوات لتحويل الإذاعة الوطنية الرئيسية إلى منظمات خدمة عامة مستقلة تحريرياً.

- بما أن التلفزيون الرقمي، بما يتصف به من إمكانات تفاعلية، سيكون أداة رئيسية لتوفير خدمات مجتمع المعلومات على نطاق واسع، ينبغي لجميع البلدان أن تكون لديها قبل عام 2010 خطط للانتقال إلى التلفزيون الرقمي.

- وجود قوانين تحظر تركيز خدمات الإعلام وقواعد لمحاربة الاحتكار، بما في ذلك المجالات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في جميع البلدان قبل عام 2010.

- عملاً على ضمان قدرة وسائل الإعلام على الوفاء بدورها في مجتمع المعلومات يجب وضع قوانين في كل بلد بحلول عام 2010 تمنح المراسلين حرية الوصول إلى أماكن الأحداث ذات الأهمية للجمهور بما في ذلك عمل تسجيلات وإقامة وصلات بدون تدخل السلطات العامة.

- استثمار شبكات المتطوعين التي نشأت خلال السنة الدولية للمتطوعين 2001 ولها وصلات في مائة بلد في دعم خطة العمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

- إقامة خدمات تطوعية على الشبكة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل التنمية البشرية تتيح الفرص للناس للمشاركة في مشاريع في مختلف أنحاء العالم عبر الإنترنت.

جيم – الاستراتيجيات والبرامج وطرق التنفيذ

[46] وضع استراتيجيات وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع أهداف قابلة للتحقيق ويمكن قياسها وذلك بهدف تحديد واضح لأولويات العمل اللازم لتنمية مجتمع المعلومات.

[47] أفضل طريقة لتحقيق سد الفجوة الرقمية هي تنفيذ برامج حكومية وزيادة التمويل لإتاحة الكتب وسائر المطبوعات في المكتبات وتيسير توصيل المستعملين بشبكة الإنترنت خاصة في البلدان النامية وللمجموعات المحرومة في البلدان المتقدمة.

دال – التعاون الدولي والتمويل

[54] **التعاون الدولي:**

- دعم مبادرات المتطوعين الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل مبادرة الأمين العام في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي خدمة يقوم بها المتطوعون تهدف إلى سد الفجوة الرقمية. ويمكن لهذه المبادرات أن يكون لها أثر كبير في المساعدة على جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً أساسياً في عملية التنمية البشرية (وفي الوكالات الإنمائية على وجه الخصوص).
- دعم شبكة المتطوعين الجامعيين الدولية التي تضم طلاباً وأساتذة وموظفين وتهدف إلى بناء القدرات في مجالات استخدام الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية (كما أشير إليه في خطة العمل التي أصدرتها فرقة العمل في الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البند 10 في الخطة).
- تعزيز مشاركة المتطوعين من المهاجرين وفتح المجال أمام مشاركتهم (سواء في الموقع أو على الشبكة).
- تيسير آليات التبادل للمتطوعين لتبادل الخبرات واكتساب المعارف من خلال مشاريع تتصل بمختلف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثلاً التعليم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والصحة الإلكترونية وما إلى ذلك).
- تشجيع التعاون الدولي وتبادل المعرفة على الصعيد الدولي: بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب وبين الشمال والشمال – من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[55] ينبغي تخصيص هيئة رسمية في إطار الأمم المتحدة تكلف باقتراح آليات جديدة للتمويل تتفق مع مجتمع يمثل فيه انسياب المعلومات على الصعيد الدولي مصدراً من أهم مصادر النمو.

[55] تقوية الآليات الوطنية التي تعمل على تقدم المرأة، خاصة من خلال زيادة الموارد المالية والخبرات التقنية التي تيسر دورها في الدعوة كما تيسر العمل بشكل متعاون بين هيئات الحكومة.

هاء – المتابعة

[57] **المؤشرات:**

- لا ينبغي الاقتصار على المؤشرات في رصد التزامات المجتمع الدولي إزاء المساعدة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن ينبغي تقييمها أيضاً من قِبل المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص.
- وضع برامج للأبحاث وإشاعتها وتنفيذها بما يتيح تحليلاً متواصلاً وشاملاً لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياسات المتعلقة بها على المساواة بين الجنسين وعلى تمكين المرأة.
- وضع مؤشرات مناسبة وأطر مفاهمية ومنهجيات نوعية للتقييم ودراسات حالة لرصد التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتطلب ذلك تحليل الوضع الراهن لمشاركة المرأة والرجل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي استعمالها، بما في ذلك تحليل شامل للإحصاءات والمؤشرات والاستجابات السياسية، مفصلاً حسب الجنس، يستهدف بيان التفاوتات وأوجه عدم المساواة بين الجنسين.

[58] يجب أن تلتزم المنظمات الدولية والحكومات الوطنية والمحلية بإعطاء المعلومات الإلكترونية بشأن جميع السياسات العامة واستخدامات الأموال العامة والبيانات الأساسية لقياس نتائج سياساتها.

[